■ عرض كتاب ■

مستقبل الزراعة وانعكاساته على الدول النامية

تأليف : مارتن براون وأيان جولدين(*)

محمد سمير مصطفى (**)

مؤلفا الكتاب هما : مارتن براون وايان جولدين الباحثان بمركز التنمية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الأوربية.

والدراسة بحد ذاتها جزء من البرنامج البحثى الذى يقوم به المركز تحت موضوع " تغيير قواعد الميزة النسبية فى قطاع الغذاء والزراعة فى الدول النامية" وقد ركز المركز فى هذا البرنامج البحثى على انشغالين أساسيين :

الأول هو : فحص أثر السياسات الاقتصادية الكلية فى التجارة والسياسات القطاعية على مسار التنمية الزراعية فى الدول النامية

وثانيا : الاقتراب من التطورات الحادثة خارج نطاق السيطرة للدول النامية وبصفة خاصة سياسات الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الأوربية واتجاهات التغير التكنولوجى والتغيرات فى أساليب التصنيع الغذائى وتطورات التجارة بهذه الدول.

وتأسيسا على هذا تقدم الدراسة " تركيبة" لعناصر التفاعل الدولى فى اطار البرنامج البحثى السابق وذلك من وجهة النظر الخاصة بالسياسات المتعلقة بالاتجاهات العالمية للمنتجات الغذائية

(*) Martin Brown and Ian Goldin.- The Future of Agriculture : Developing Country Implications , Paris .- OECD : Development Studies Center, 1992.

(**) أ.د. محمد سمير مصطفى ، معهد التخطيط القومى .

والاسواق بالاضافة الى تحديد العوامل التى تمس الانتاج والاستهلاك والتجارة فى الدول النامية خلال العقد القادم .

ولمعالجة هذه الموضوعات خصص الكتاب ثمانية فصول، بالاضافة الى فصل يضم الاستخلاصات والنتائج .

يقدم الفصل الأول القضايا الرئيسية للدراسة، ومن بينها واردات الغذاء التى تعد أمرا حيويا لكل من الدول النامية ودول أوروبا الشرقية والتى تقيدها موارد النقد الأجنبى المتاحة. وأيضا السياسات الاقتصادية الكلية التى تؤثر على أربحية القطاع الزراعى ومستويات الانتاج الزراعى وبخاصة التوازن بين الانتاج النباتى والمنتجات الحيوانية. وضمن القضايا الرئيسية للدراسة تأتى قضية التكنولوجيا التى حققت انجازات مدهشة فى زيادة غلة الوحدة الأرضية ليس فى دول المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادى فحسب، ولكن فى الدول النامية ايضا خلال العقود الأربعة الاخيرة.

فى الفصل الثانى تتقدم الدراسة لتعالج موضوع الاستهلاك والتغذية، حيث يوضح التحليل أنه بينما تناقصت نسبة استهلاك الحبوب (لغذاء الانسان والحيوان) من جملة الاستهلاك العالمى خلال الفترات ٦٩/١٩٧١ ، ٧٩/١٩٨١ ، ١٩٨٦ فى كل من دول المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادى واقتصاديات اوروبا الشرقية. فقد تزايدت فى الدول النامية من ٤٣,٧٪ خلال السنوات ٦٩/١٩٧١ الى ٥٠,٢٪ فى عام ١٩٨٦ . وترجع الدراسة المحددات الاساسية لنمو الطلب على الغذاء الى النمو السكانى ومستوى دخل الفرد والمرونات الدخلية وأسعار المواد الغذائية. وبالنسبة لأوضاع التغذية فى العالم توضح الدراسة أن نصيب الفرد على المستوى العالمى من امدادات الغذاء المتاحة قد ارتفع من ٢٤٥٠ سعرا حراريا يوميا فى الفترة ٦٩/١٩٧١ الى ٢٦٦٠ سعرا حراريا خلال الفترة ٨٣/١٩٨٥ وأيضا تحققت زيادة فى أربع وتسعين دولة نامية من ٢١١٠ الى ٢٤٢٠ سعرا حراريا فى اليوم. وطبقا لاحصاءات منظمة الأغذية والزراعة فمايزال الجوع ملمحا آسيويا حيث قدر أن ٥٧٪ ممن يعانون من نقص التغذية كانوا يتواجدون فى آسيا، ٢٧٪ فى افريقيا، ١١٪ فى دول أمريكا الجنوبية، ٥٪ فى دول الشرق الأدنى. ويضم الفصل الثانى أيضا: نتائج الاسقاطات العالمية الخاصة بمعدلات النمو فى استهلاك الغذاء حيث توضح الدراسة أنه بينما زاد معدل استهلاك الغذاء فى العالم خلال الفترة ٧٠ - ١٩٨٤ بنسبة ٢,٥٪ فان زيادة نظيره فى الدول النامية كانت ٣,٦٪ وفى دول

منظمة التعاون الأوروبى ١,٢٪ خلال نفس الفترة. أما خلال الفترة ٨٤ - ٢٠٠٠ فانه يتوقع أن ينخفض معدل استهلاك الغذاء على المستوى العالمى الى ٢,٢٪ وكذا يتوقع انخفاض المعدل فى الدول النامية الى ٢,٦٪ وفى دول المنظمة الى ١,٦٪.

كما يعالج الفصل الثانى اتجاهات انتاج الغذاء فى العالم والمساحة المحصولية والغلة الغذائية وضبط موارد المياه وقضايا التكنولوجيا وأوضاع العمالة، وتمويل التنمية الزراعية، والتهديد البيئى للنمو المستمر للانتاج الزراعى.

وتوضح الدراسة أنه من المتوقع أن ينخفض معدل نمو انتاج الحبوب على المستوى العالمى من ٢,٨٪ خلال الفترة ٧٠ - ١٩٨٤ الى ٢٪ خلال الفترة ٨٤ - ٢٠٠٠ . وأيضا انخفاض المعدل فى الدول النامية من ٣,٤٪ الى ٢٪ وفى دول منظمة التعاون الآوربى من ٢,٨٪ الى ٢,١٪ خلال نفس الفترة.

وتوضح الدراسة أيضا أن النمو فى انتاج الغذاء خلال العقود السابقة يعود أساسا الى زيادة المساحات المنزرعة بينما تعود الزيادة التى تحققت فى الناتج الكلى خلال عقد الثمانينات الى زيادة الغلة من الوحدة الارضية. وفى عام ١٩٨٠ كان عدد الذين يعانون من نقص التغذية يتراوح بين ٣٤٠ - ٧٣٠ مليون نسمة زاد عددهم بصورة كبيرة خلال عقد الثمانيات. وفى عام ١٩٨٠ قدر اجمالى الاستثمارات المطلوبة لتمويل التنمية الزراعية بحوالى ١٥٠٠ بليون دولار أمريكى يخص موارد المياه وضبطها فقط حوالى ٣٠٪ منها .

وتشير الدراسة الى أن التهديدات البيئية تتمثل فى تدهور انتاجية الأراضى عالية الغلة بفعل ممارسات الرى والصرف، والاستخدام العشوائى والمكثف للمبيدات الحشرية وارتفاع درجة حرارة الكوكب الأرضى المتوقع أن يتراوح بين ١,٥ - ٤,٥ درجة مع عام ٢٠٣٠ والذى يمكن أن يؤثر على أنماط الريح وسقوط المطر وضوء الشمس وبالتالى انتاجية المحاصيل على امتداد مساحة كبيرة من الأرض.

اما الفصل الثالث فيعالج منظومة الغذاء فى مستواها العلوى المتمثل فى عدد من العوامل لعل أهمها هو أسعار باب المزرعة وصناعة المدخلات الزراعية والقضايا المؤسسية وكذا مستواها السفلى المتمثل فى التصنيع الغذائى وغيره من الأنشطة خارج نطاق المزرعة.

وتفرد الدراسة الفصل الرابع لقضايا التكنولوجيا التى تطورت من تكنولوجيات مرتبطة بالارض مرورا بميكنة الانتاج الزراعى وانتهاء بالتكنولوجيا الحيوية المرتبطة بانتاج السلالات عالية الغلة واستخدام المواد الكيماوية. وهناك نوعان من التكنولوجيات الجديدة المرتبطة بالزراعة والغذاء، الأول هو التكنولوجيا الحيوية والثانى هو تكنولوجيا المعلومات (ت م)، وهذا الاخير سوف يكون تأثيره أكثر ثقلا على اتجاهات الزراعة والغذاء فى الأمد المتوسط، ذلك أنه أكثر اشكالية فى التحليل من النوع الأول وهو التكنولوجيا الحيوية. فالمزارع الصغير لايعلم أنه يستخدم تكنولوجيا المعلومات وهو يستجيب لمعلومات وردت اليه عن طريق تقارير حول تنبؤات الجو والاسعار المزرعية السائدة فى السوق.

ويتناول الفصل الخامس القضايا المؤسسية التى يمكن تلخيصها فى القضايا المتصلة بالملكية الفكرية ومدى توفير الابتكارات التكنولوجية للدول الفقيرة والمزارعين الفقراء للحصول على هذه التكنولوجيات.

وينتقل الفصل السادس الى معالجة قضية التجارة والأمن الغذائى، حيث توضح الاسقاطات بأنه من المتوقع أن يزيد حجم التجارة العالمية من الحبوب بحوالى ١٥٠ مليون طن مع سنة ٢٠٠٠ أى بنسبة ٧٥٪ بالمقارنة بمنتصف الثمانينات، كما أنه من المتوقع أن تزيد صادرات الحبوب للدول النامية من ٣٠ مليون طن فى عام ١٩٨٧ الى ٦٠,٢ مليون طن مع عام ٢٠٠٠ أى أن نصيبها النسبى سوف يزيد من ١٢,٧٪ الى ١٤,٤٪ والصين التى يتوقع أن يصل تعداد سكانها الى ١,٢٦ بليون نسمة مع سنة ٢٠٠٠، ستصل وارداتها من الحبوب الى ١٠ بليون دولار سنويا فى ظل الأسعار الجارية.

ولا تتوقع الدراسة أى اختلال حاد فى وضع الأمن الغذائى العالمى كما حدث فى منتصف السبعينات، على أن مشكلة نقص التغذية لحوالى ٣٥٠ مليون نسمة، سوف تبقى بانتظار الحل الذى يركز على أن تكون أوضاع الاكتفاء الذاتى القومى هى أساس الأمن الغذائى للدول النامية، الذى يهدده عدم استقرار أوضاع أسواق الغذاء الدولية بسبب الاجراءات الحمائية من جانب الدول الكبرى المصدرة للغذاء.

ثم ينتقل الكتاب فى الفصل السابع إلى تحليل السياسات الزراعية فى دول منظمة التعاون

الاقتصادى وشرق أوروبا والدول النامية، حيث يركز التحليل على العلاقات التبادلية بين الاتجاهات الأساسية للسياسات المختلفة والتغيرات التى تحدثها هذه السياسات.والاستخلاص الأساسى لهذا الفصل هو أن سياسة الاصلاح الزراعى فى دول منظمة التعاون الاقتصادى وان كانت عنصرا هاما ومؤثرا فى قضايا الغذاء والزراعة للدول النامية فى الأمد الطويل فان سياسات الاصلاح فى الدول النامية نفسها أكبر تأثيرا، كما أن دول شرق أوربا سوف يكون لها أيضا تأثير معنوى على أسواق الغذاءالعالمى لأنه من المتوقع أن تظل من كبار الدول المستوردة الصافية للغذاء.

ويشير الفصل الثامن إلى قضية الميزة النسبية وأنماط التجارةالدولية التى اختلت بفعل التشوهات الحادثة من جراء التدخلات فى الأسواق المحلية والعالمية، وحيث ان سنوات التسعينات سترتبط بتحرير التجارة العالمية وسوف يصاحب ذلك تحرير اقتصاديات الدول النامية واعادة التكيف الهيكلى، فان آليات الميزة النسبية ينتظر أن تلعب دورا أكبر فى توجيه الانتاج الزراعى والغذاء والتجارة الدولية.

وتنتهى الدراسة بالفصل التاسع الذى يقوم بتضمين كل الاحتمالات المتعلقة بالأمن الغذائى والتكنولوجيا وقضايا البيئة ومنظومة الغذاء والسياسات وقانون الميزة النسبية، ومن ثم يقدم تقييما ختاميا لدور التفاعلات الدولية المؤثرة فى القطاع الزراعى فى أى من الدول النامية.

والاستخلاص النهائى الذى تقدمه الدراسة هو أن التجارة الدولية للغذاء من المرجح أن تزيد بنسبة ١٠٠٪ خلال العقد القادم، حيث تساهم دول منظمة التعاون الأوروبى فى معظم هذه الزيادة. وبالنسبة للدول النامية فسوف تواجه نقصا فى نسب الاكتفاء الذاتى من الغذاء ومن ثم زيادة فاتورة واردات الغذاء. ولكن مثل هذا الاحتمال لاينبغى النظر اليه على أنه كارثة، حيث تثبت الدراسة أن هدف الاكتفاء الذاتى ليس هدفا مرغوبا أو يمكن تحقيقه لمعظم الدول النامية. وعلى عكس ذلك فان السياسات الزراعية بهذه الدول ينبغى أن تركز على التنمية الريفية وعلى زراعة المحاصيل الغذائية وغير الغذائية بهدف زيادة الدخول الريفية والحصول على أقصى المزايا عن طريق تحرير التجارة الزراعية .